سفرات ترفيهية وحواسيب وهواتف لأطباء الحلة

شـركات أدوية تقـدم رشـاوى لترويج منتجها عـبر "الوصفـة الطبية"

□ بابل- إقبال محمد

يوماً بعد آخر تزداد معاناة المواطنين في بابل من رداءة الخدمات الطبية المقدمة في العيادات الخاصة وتقادم المباني وارتفاع أجور الكشف على المرضى، بالرغم من وجود قانون أصدره مجلس المحافظة لتنظيم عمل هذه العيادات والحد من استغلال المرضى . المواطنة أزهار عبد الواحد تقول "للأسف الشديد ابتلي المواطن بهمٍّ كبير جدا، إضافة إلى مرضه، وعدم الدقة بالتشخيص، وتكاليف العلاج الباهظ الثمن، ألا وهو ضيق العيادات فعندما يدخل الشخص إلى عيادات الأطباء فانه سوف يجد ساحتها لا تتعدى أكثر من مترين×مترين ، والأثاث قديم متهرئ، وهو أنقاض لا تليق بشهادة الطبيب، ولا تجد سوى قدح ماء واحد، والكل يشرب منه وعدم وجود أجهزة التبريد صيفاً، واغلب العيادات تعلق على جدرانها جداريات ولافتات شكر، تبين وتوضح انجازات الطبيب أثناء ممارسة العمل أو التدخل الجراحي، والمضحك كما تقول عبد الواحد "إنها بنفس الخط وتوقيع الخطاط ومعظم العيادات قذرة ومليئة بأعقاب السكائر وجدرانها رطبة أكلتها عوامل الزمن وهي آيلة للسقوط".

أما نور الهدى مسلم فقالت: بالنسبة لي كمواطنة تمثل عيادات الأطباء نفسها هي الوباء الذي يبتلي به الشخص إن كان مريضا أو بالعكس والمعروف إن المرضى عند دخول عيادات الأطباء يجب أن يشعروا بالراحة سواء في المكان الذي يجلسون فيه أو الهواء الذي يستنشقونه وللأسف كل هذه الأمور غير موجودة لان الطبيب أصبح كالصراف فقط، فهو يعمل للمادة ولا يهمه المريض ولكن نستطيع أن نستثني البعض لان (لكل قاعدة شواذ)

عيادات غير صحية !

من يـزور العيـادات الخاصـة التي تعـد بالمئات، والمحصورة في منطقة ضيقة جدا ومبانٍ متهرئة، فإنه يـرى العجـب. أم زهراء قالـت: راجَعت أحد أطبـاء الأطفال فاستغربت مـن ارتفاع الكشف في أجهـزة الفحـص حيث أصبـح سعـر الكشفية ١٥ ألـف دينار، بالإضافـة إلى كانونـة للطفل وتغذية ،إذ دفعـت مبلغا تجاوز الـ ٣٠ ألف دينار للطبيب، أنـا أقـول لنقابـة الأطباء صحيـح عليكـم حماية الأطباء، ولكن عليكـم أن تقوموا بعمليات المراقبة والتفتيـش للعيـادات الطبيـة الخاصـة وحتـى مراقبة الأسعـار ، لان الأسعار كما تقول أم زهراء أصبحت فوضى وبعض الأطباء همّهم المادة بغض النظـر عـن الإنسانيـة، وبينـت أن بعـض أطباء الأطفال يلزمـون بشراء حليـب وأدوية معينه ما أدى لزيادة أسعارهـا في الصيدليات والسبب أن الشركات المنتجة للأدويـة وحليب الأطفال تنظم رحـلات سياحية للأطبـاء للخـارج وتتكفل جميع المصاريف من أجور سفر وفنادق وطعام وهدايا.

وأشـار كاظـم محمـد الى ان اغلـب الأطبـاء الأخصائيين في القلـب أو الجراحـة وحتـى النسائية يتخذون الطابق الثاني كمكان لعيادتهم، وهـذا صعـب جـدا علـى كبـار السـن والنسـاء الحوامل ، وبيّن ان هناك زحاما واضحا في أعداد المرضـى المراجعين، مضيفا لا يستطيع الطبيب أن يقوم بالكشف على أعـداد كبيرة من المرضى تقدر بـ ٥٠ – ٧٠ مراجع يوميا، علما أن اغلب الأطباء هـم يعملـون في المستشفيـات الحكوميـة، وفي معادلـة بسيطة خلال أربع ساعـات كيف يستطيع أن يفحص هذا الكم الهائل من المرضى.

وقال زهير احمد: أتمنى من نقابة الأطباء ودائرة صحة بابل أن تعمل على مراقبة عمل كل العيادات الطبيـة الخاصة التي أصبحـت دكاكين للمتاجرة، وهنـاك البعض يتفق مـع الصيادلـة والمختبرات وأجهزة السونار لإرسال المرضى إليهم لقاء مبالغ ماليـة. وطالب ببناء عمارات خاصـة للأطباء عن طريـق الحكومـة المحلية أو عن طريـق الاستثمار تليق بمهنة الطب.

اما المواطن حسين عبدالله فأكد أن الواقع الطبي في المحافظـة واقـع هزيل بسبب إن أكثر الأطباء في المحافظـة يلهثـون وراء حصد المـال دون النظـر إلى المراجعـين والمرضـى، والمهـم عندهـم كيـف يجنون الأمـوال، حيث إن عـددا من الأطباء يقومـون بإدخال أربعة أو خمسـة مراجعين دفعة واحـدة! وكل مريضـ لا يستمع إليـه سوى بضع دقائق. وآخرون ليست لديهم عيادات بل هي غرف صغـيرة لا تتسـع لأكثر مـن أربعـة أشخاص في الوقـت الذي يصـل فيه سعر الدخـول أو الفحص إلى عشـرة آلاف، يصاحب ذلك فحص آخر بمبالغ كبـيرة مثـل قياس الضغـط وقياس دقـات القلب، ومع الاسـف أن الحكومة وحسب رأي المسؤولين غير ملزمة قانونيا بمحاسبتهم ولا نعرف بالضبط من هو المسـؤول عن الأطبـاء وعياداتهم وأسعار الفحـص والخدمـات الأخرى، فواقـع الأطباء في المحافظة واقع مرير ومترد ومخجل.

وبـين حسـام الشـلاه: المعـروف أن الطبيـب هو المؤتمـن على مرضـاه إذ أن المريض بحاجة ماسة إلى العنايـة، واضـاف : الملاحظ أن أكـثر أطبائنا متجهمـو الوجوه، وأسمـع أن معظم أطباء العالم لا يفحصـون أكثر من عشرة مرضى في عياداتهم، لكن هنا مئات المرضـى يعالجون في عياداتنا.... فكيـف يستطيـع هذا الدكتـور أن يفحـص فحصا دقيقـا هؤلاء المئـة . وان اغلب العيـادات لا تتوفر فيها ابسط الشروط الصحية وغيرها.

كما تحـدث المواطن بلال رشيد عن سوء الخدمات في العيـادات الطبيـة الخاصة فأكثرهـا تخلو من الجوانـب الصحيـة وصغـيرة الحجـم ولا تتسع لأعداد المراجعـين، والكهرباء مفقـودة، ولا يوجد فيهـا مـاء، وبعضهـا يخلـو مـن الصحيـات التي يحتاج إليها المرضى، ناهيك عن غلاء الأجور التي دأب عليهـا الأطبـاء حاليا، فهم يغـيرون أجورهم بـين ليلة وأخرى مـن ١٠-١٥ ألفـاً، ومن ١٥-٢٠ ألفـاً، وهكذا بالإضافـة الى تكليف المريض بأجور إضافيـة.. السونـار والمفراس والأشعة وفحص الـدم وتخطيـط القلـب والاعصاب وغيرهـا كلها أمـور تثقل المواطـن وتستحـوذ علـى مصروفه، وان مـن ينظـر الى مراجعـي الاطبـاء بصـورة يومية وخصوصا يـوم الجمعة يعتقد عدم وجود مستشفيـات في مدينـة الحلـة، وهنـاك أطبـاء يخرجـون مرضاهـم مـن المستشفى إلى العيادة الخاصـة لغرض ابتزازهم وفرض أجور إضافية بما يشبه الإتاوة .

عيادات متخومة بالمرضى

وبـيّن عدد مـن المرضـى أن هناك أطبـاءً يدخلون المرضى على شكل مجاميع أثناء الفحص ولا توجد مهنيـة في الفحـص حيث يدخل خمسـة مراجعين معـا بحجـة الزحام وهـذا ضد سريـة الكشف عن المريـض، لان كل مريض له خصوصيته ولا يجوز للآخرين الاطلاع عليها، والفحص يكون عشوائيا وغير دقيق، والمستفيد الوحيد من ذلك هو الطبيب وتـكاد تكـون الرقابة معدومة على هـذه العيادات وتأمـل من رئاسـة صحة بابل أن تتخـذ إجراءات مناسبـة لوقف هذه المهزلة.. مهزلة ابتزاز المريض وعلـى نقابـة الأطبـاء التي هـي في وادٍ والمرضى في واد آخـر أن تتبنـى إجـراءات تتناسب ومهنة الطبيـب الإنسانية، وان الطبيـب ينظر الى جيب المريض ولا ينظـر إلى مرضه لان همه الوحيد هو المال فقط.

وقالـت أم علي وهـي في الستين مـن العمر: قمت بإجراء عملية في الصيف الماضي لكن آلام العملية تهـون مقابل الألم الذي شعرت بـه وأنا اصعد إلى عيـادة الطبيب، الذي أجرى لي العملية لان عيادته في الطابـق الثـاني ممـا اضطـرني إلى استعمال السلم المكسور إضافـة الى أن البناية مظلمة لعدم وجـود كهربـاء، وعندما وصلـت إلى العيادة التي تكتظ بالمراجعـين، بين مَن أجريت له عملية، وبين مَـن ينتظر أن يفحصـه الطبيـب ولا توجد ابسط مقومـات العيادة، وتمنيت الموت في تلك اللحظات مـن عمري لكـن ما أقولـه للأطبـاء انتـم تأخذون مـن المرضـى أمـوالاً طائلـة ولا توفـرون ابسـط المستلزمات.

وأشـار الصيدلي صباح إلى قيام شركات الأدوية ومنتجـات حليب الأطفـال بتنظيم سفـرات راحة واستجمـام للأطباء في مناطـق متفرقة من العالم لمـدة ٥ أيام او أسبـوع، وينزل في أفخـم الفنادق وتقدم لـه أحسـن الخدمـات مـن اجـل أن يقـوم الطبيـب بكتابـة الأدوية التـي تبيعهـا الشركة أو نوعيـة الحليب في وصفاتهم الطبية، وبيّن ان هذا غـير جائز طبيا لان الطبيب عليـه أن يكتب الدواء الرصـين، نحـن لا نعترض علـى تنظيـم دورات ومؤتمـرات او نـدوات في كل دول العـالم تقدمها شـركات الأدويـة مـن اجـل الترويـج لبضاعتهـا واطـلاع الأطبـاء علـى احـدث المنتجـات الطبيـة وتقـديم الخـبرات لهـم، ولكـن ليـس للاستجمام والراحـة. وأشـار احـد الصيادلة رفـض الكشف عـن اسمه أن الغريـب والمدهش هـو أن الشركات المنتجـة للأدويـة والتـي تقـوم بعمليـات الدعاية بهذه الطريقة هي شركات رصينة وهذه العمليات الدعائية أدت الى رفع الأسعار للحليب والأدوية.

وأشـار احد الأطبـاء الذي فضل عن عـدم الكشف عـن اسمه أن مندوبـي الشركات المنتجـة للأدوية يعرضـون "لابتوبات" أجهـزة حاسوب متطورة وأجهزة موبايل حديثة كجزء من حملتهم الدعائية. لترويج الأدوية والحليب، وقال مستغربا: إن هذه المنتجات رصينة ومطلوبة.

لجنة الصحة والبيئة

رئيسة لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة أمل سلومي أكدت أن المجلس درس واقع العيادات الخاصة بعد الزيـارات المتكررة لها وخلال العديد مـن جلساتـه اصـدر تشريعـا خاصـا بالعيـادات الطبيـة، ويعتبر هـذا التشريع منجـزا لأنه ينظم عمـل العيادات الطبية الخاصـة، ويحدد مساحتها وسلامتهـا، وكان التشريـع قـد اعـد مـن لجنـان مشتركة من نقابة الأطباء في بابل ودائرة الصحة ولجنة الصحة والبيئـة في المجلس ولكن للأسف نقابـة الأطباء (المركز العام) رفضت هذا القرار مع العلـم أن العشـرات من العيـادات الطبية الخاصة في بابـل تفتقـر لأبسط مقومـات العيـادة الطبية وكان المفروض أن تدرس ذلك.

وطالبـت سلومـي النقابـة ودائـرة التقييـس بأن تأخـذ دورهـا الحقيقـي في عمليـات التقييـس والمراقبـة وغلـق كل العيـادات غير المتوفـرة فيها الشروط الواجب توفرها من فتح العيادات الطبية الخاصة.

في حـين أكـد عضو لجنـة الصحـة والبيئة مازن عبد الكـريم: إن العيادات الطبيـة الخاصة مأساة حقيقيـة للمواطـن، حيـث ان اغلبهـا لا تصلـح أن تكـون دكاكين عطـارة لا عيـادات للأطبـاء! وهي تقـع في عمـارات وبيـوت قديمـة ولا تتوفر فيها ابسط مقومـات العيادة من مرافق ومساحة كافية للمراجعين.

وقـال محمـد فخري هـلال الجبوري وهـو طبيب أطفـال – عضو الهيئة الإدارية لنقابة أطباء بابل – عندما رفعنا قانون العيادات الطبية الخاصة الذي أصدره المجلس إلى المقـر العام لنقابة الأطباء في العـراق رفضـه رفضا قاطعا بسبـب وجود قانون عام وشامل للعيادات الطبية الخاصة يشمل جميع أطبـاء العـراق، وأشـار الى ان مـن حـق مجالس المحافظـات اقـرار أي قانـون يتـلاءم ومصلحـة المحافظـة، لذلك اقـر المجلس هـذا القانون ونحن كنقابـة أطبـاء قمنا بإجـراء استفتاء عليـه وقمنا بعمـل لجنة استشارية تتألف مـن مجموعة أطباء استشاريين واختصاص وممارسين وينص قانون المجلس علـى أن يكون هناك سكرتير خاص يجيد العمل على الحاسـوب والاجهزة الحديثة، ويحدد مساحـة العيـادة فقـط، أطبـاء الأسنـان أصبحت عياداتهـم نموذجيـة، تضاهـي دول الجـوار، لكن العيادات الباطنية والجراحة والأطفال والنسائية لا تتوفـر فيهـا ابسط الشـروط الصحيـة، فصالة الانتظار صغيرة ولا تكفي.

أجورنا مناسبة

أجورنا تعتبر زهيدة مقارنة بدول الجوار، النقابة يجـب أن يكون لها دور في تحديـد أجرة الفحص وتقسيـم الأطباء إلى فئـات استشاري وأخصائي وممارس حسب الدرجـة العلمية لكي تكون أجرة الفحص مختلفة وتحديد عدد المرضى بـ(٢٠ – ٢٥)، وهنـاك أطباء يستطيعون فحص ١٠٠ أو ١٢٠ مراجعـاً، فهـذا الأمر يعد سرقة مـن جيب المريض وان المريـض لم يأخـذ حقـه، العتـب ليـس علـى الأطبـاء فقـط بل علـى المريض الـذي يذهب وراء شهرة الطبيب.

المرضـى يذهبـون الى الأطبـاء في مركـز المدينـة حيث البنايات والعيادات القديمة والآيلة للسقوط ولا تحتوي علـى ابسط مقومات الصحة والبيئة، أطبـاء محافظتـي النجـف وكربـلاء أصبحـوا منفتحين على المناطـق السكنية ولا يوجد تمركز، والقضيـة الأمنية يمكـن السيطـرة عليها وقانون الأطبـاء يجيـز للطبيب إجـراء فحوصـات معينة للمريـض لتشخيص بعـض الأمراض منها الايكو والسونار، لكن طبيب الأطفال يقوم بإجراء فحص سونار لمرضاه فهذا ما يرفضه الأطباء والنقابة..

يوجد مندوبو شركات يذهبون للعيادات للترويج للأدويـة لكـن ليـس علـى حسـاب المريـض، نحن كنقابـة لا دخل لنا في عملية الترويج في العيادات الخاصـة، لان الطبيب ليس مـن المعقول أن يفضل مصلحتـه لأجـل استخـدام دواء يضـر بالمريض وهناك أموال خاصة للدعايات والأدوية.

أمـا الدكتـورة أشواق شويليه – وهـي أخصائية نسائيـة وتوليـد، ورئيسـة قسـم النسائيـة في مستشفـى بابل، وعضو نقابة الأطباء – فقد قالت هـذه العيادات تقع في مكان محصور، وفي بيوت وعمـارات قديمة ليـس فيها مواصفـات العيادات ، المجلس قـام بمشروع العيـادات الخاصة وكان هنـاك اتفـاق بـين الأطبـاء والنقابـة والمجلـس، ورفعنـا التوصيـات للنقابة العامـة بسبب قانون نقابـة الأطباء لعام ١٩٨٤ من ضمـن فقراته فقرة تشمـل العيـادات الخاصـة والمواصفـات التـي ذكـرت في قانون المجلـس هي موجـودة فيه لكن غـير مطبقـة لان البلد مـر بأزمـات عكسـت سلبا علـى كل مرافـق المجتمـع ومنها شريحـة الأطباء والعيـادات الخاصـة. حيـث قالـت النقابـة نفعل القانـون الأصلـي وهنـاك أشياء مثـل التسعيرة لم يتطـرق قانون المجلس لها، لكـن النقابة العامة تطرقـت لهـا، ونوقـش ذلـك في البرلمـان، وفي السابـق كانـت هنـاك تسعـيرة، ويوجـد نظـام خاص ورقابـة، نريـد عيـادات حديثـة مريحـة يرتـاح فيها المريض والطبيـب وتسعيرة مناسبة وتحديـد أعـداد المرضى، حيـث إن بعض الأطباء متعلقـون بعياداتهم القديمة، فيمـا توجد بنايات جديـدة يمكـن أن ينتقلـوا إليهـا وبعـد أن يطبق النظام الجديد تقوم النقابـة بواجبها، وبتفتيش العيـادات يضطـر الطبيب لغلـق عيادتـه. نرجو تحقيق الافضل.

أطباء يفحصون 70 مريضاً في اليوم الواحد.. والعيادات رطبة والأثاث قديم

مواطنو بابل يشكون سوءَ الخدمات المقدمة في العيادات الخاصة وارتفاع الأجور

مسؤولون في المحافظة: أصدرنا تشريعا خاصاً بالعيادات الطبية ينظم عملها ويحدد مساحتها